الاقتصاد السعودي تحت ضغط الواقع وغياب البدائل

ليست المفارقة في أن الصحافة الاقتصادية الدولية ترصد اليوم تعثر الاقتصاد السعودي بعد سنوات من الترويج له؛ بل في دلالة هذا التحول ذاته.

فعلى مدار سنوات، استثمرت المملكة بكثافة في شركات العلاقات العامة الدولية وصناعة الصورة الذهنية لتسويق خطط التحول الاقتصادي بوصفها مساراً لا تراجع فيه.

لكن عندما تصل كبرى المؤسسات المالية والصحف الاقتصادية العالمية، التي طالما واكبت الخطاب الرسمي بتفاؤل مفرط، إلى مرحلة التوثيق الصريح للانكماش والعجز والمخاطر الأمنية، فإن ذلك يكشف عن تصدع كبير في الواجهة التسويقية، ويضع علامات استفهام جدية حول ما إذا كان الواقع الفعلي على الأرض أشد وطأة مما تسمح به التقديرات الرسمية المتحفظة.

1. دبلوماسية الأرقام وانكشاف السردية الترويجية

اعتادت وكالات الأنباء والدوائر المالية الدولية التعامل بحذر مع مؤشرات الأسواق الناشئة لتفادي إثارة الهلع أو دفع رؤوس الأموال إلى الهروب.

غير أن هذا التحفظ تراجع أمام تراكم المؤشرات السلبية.

ففي الأول من نوفمبر 2026، نشرت وكالة «بلومبرغ» تقريراً علّقت فيه على البيانات التقديرية الصادرة عن الهيئة العامة للإحصاء السعودية، مشيرة إلى أن الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي انكمش بنسبة 3.8% على أساس سنوي في الربع الثالث، بعد انكماش بلغ 4.7% في الربع الثاني.

وأوضحت الوكالة أن هذا التراجع، وهو الثاني توالياً على أساس سنوي، قاده هبوط حاد في أنشطة القطاع النفطي بلغ 20.4%، في حين لم يحقق القطاع غير النفطي سوى نمو هزيل لم يتجاوز 1.9%.

هذه الأرقام تؤكد أن النمو في القطاعات البديلة عاجز عملياً عن سد الفجوة التي يخلفها تراجع إنتاج النفط وإيراداته، مما ينسف الفرضية التسويقية القائلة بأن الاقتصاد نجح في عزل نفسه عن تقلبات سوق الطاقة التقليدية.

2. من تهديد حقول النفط إلى شلل الأعمال والخدمات

لم يعد القلق الاقتصادي محصوراً في موانئ التصدير أو المنشآت النفطية، بل امتد مباشرة إلى القطاعات التي بُنيت عليها آمال التنويع.

ففي تقرير استقصائي نشرته شبكة «بلومبرغ» في 27 أكتوبر 2026، وثقت فيه تحولاً نوعياً في مسار المخاطر، مؤكدة أن:

«القلق الاقتصادي بدأ ينتقل فعلياً من قطاع النفط إلى بقية مفاصل الاقتصاد».

وأوضحت الشبكة أن تداعيات التصعيد العسكري والضربات المتبادلة تجاوزت البعد الأمني لتربك حركة الطيران في العاصمة الرياض، وتؤجل فعاليات ومؤتمرات كبرى، وتفرض إغلاقاً عملياً على أجزاء من الحي المالي.

كما انعكس ذلك على سوق الأسهم السعودية التي هوت لتسجل واحدة من أسوأ معدلات الأداء بين الأسواق الناشئة خلال شهر أكتوبر.

إن هذه التطورات الميدانية لا تكشف فقط عن هشاشة البيئة الاستثمارية، بل تكتسب وزناً مضاعفاً إذا عُلم أن أرقام انكماش الربع الثالث انتهت حسابياً في أواخر سبتمبر، أي قبل أن تظهر التداعيات الكاملة للاضطرابات الأخيرة على حركة الطيران والحي المالي، وهو ما يرجح أن تشهد البيانات اللاحقة تراجعاً أشد قسوة.

3. مأزق الخيارات المالية: المجتمع أمام فاتورة التقشف

تتزامن هذه الصدمات التشغيلية مع اختناق مالي موثق بالأرقام الرسمية الصادرة عن وزارة المالية السعودية، التي رفعت في بيانها التمهيدي تقديرها لعجز ميزانية 2026 إلى 4.9% من الناتج المحلي الإجمالي (نحو 245 مليار ريال)، مقارنة بتقدير سابق كان يقف عند 3.3%، متوقعة انكماشاً اقتصادياً كلياً يقارب 3.6% على مدار العام.

وحول تداعيات هذا العجز، نقلت صحيفة «وول ستريت جورنال» عبر منصة «داو جونز» في 2 نوفمبر 2026 تحليلاً لجيمس سوانستون، كبير اقتصاديي الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في بنك باركليز، حذر فيه من ضيق مساحة المناورة أمام صانع القرار، مشيراً إلى أن محدودية قدرة الدولة على التأثير في إيرادات النفط وترددها في خفض الإنفاق العام بسبب تضخم فاتورة رواتب القطاع الحكومي ستدفعها نحو خيارات قاسية.

وقال سوانستون بصراحة:

«إذا تعذر خفض الإنفاق العام أو زيادة العوائد النفطية، فإن الإيرادات غير النفطية وزيادة الضرائب ستكون الأداة الأبرز التي قد تلجأ إليها الحكومة لتعويض العجز».

ويضع هذا التحذير عبء الأزمة بصورة مباشرة على عاتق السكان، محولاً النموذج الاقتصادي من وعد "الرخاء والتحول الشامل" إلى واقع "الجباية وتوسيع الأعباء الضريبية" لإنقاذ الميزانية المتعثرة.

الخاتمة

إن ما تعكسه تقارير الصحف والوكالات الاقتصادية الغربية في الأيام الأخيرة ليس استهدافاً سياسياً، بل هو اصطدام حتمي بين سردية الدعاية والواقع الاقتصادي المجرد.

فعندما تجتمع أرقام انكماش الربعين المتتاليين الصادرة عن المؤسسات الإحصائية، مع تحذيرات بنك باركليز من فرض ضرائب جديدة، وشهادات بلومبرغ ووول ستريت جورنال حول شلل الأنشطة الحيوية في قلب العاصمة، يصبح من الواضح أن سياسة شراء الوقت وتلميع الواجهات قد استنفدت أغراضها؛ وأن الاقتصاد السعودي يواجه امتحاناً بنيوياً غير مسبوق، تُدفع كلفته في النهاية من جيوب المواطنين واستقرار معيشتهم.